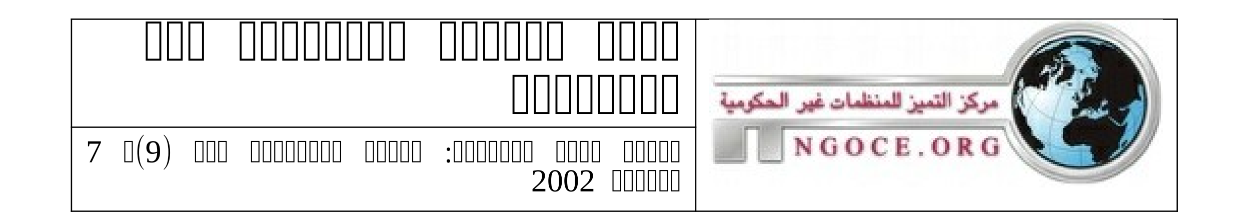


دور المرأة العربية في الهيئات
(المانحة و المستفيدة)

مقـدمـة :

تؤكد الآراء الحديثة الواردة في أدبيات التنمية على أن نجاح برامج التنمية وضـمان استدامتها، وقدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات العالمية والتـوؤام معهـا، مرهـون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداد وطبيعة تأهيله. وتعتـبر المـرأة العربية عنصـراً مهماً في عملية التنميــة. وإذا ما أريد لهـذا العنصر أن يكـون فعــالاً فلا بد أن تتــوافر للمرأة معطيـات أساسـية تمكنها من المسـاهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، ويـأتي في مقدمة هـذه المعطيـات الإنتـاج الاقتصـادي الـذي يضـعها في موضع القـوة ويجعلها قادرة على خدمة مجتمعها. ويعتبر عمل المرأة في المؤسسات الخـير المتاحة تدعيم لقدرتها الاقتصادية كما يعطي مؤشراً واضحاً على تفهم المرأة بـدورها في بنـاء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية خاصة إذا ما أدركنا أن دورها في هذه المؤسسات في تطور مستمر نظراً لما وصلت إليها المرأة من قدرة على الأداء.



وسوف تعرض في هذه الورقة المختصرة للدور المتغير الذي تلعبه المرأة :

أولاً : بالنسبة لمشاركتها في التنمية.

ثانياً : بالنسبة لمشاركتها في المنظمات غير الحكومية .

ثالثاً : بالنسبة لمشاركتها في العمل التطوعي مشيرة إلى دورها في المؤسسات المتاحة.

مع العلم بأنه لا توجد دراسات سابقة بشأن مشاركة المرأة في مؤسسات الخير المناحة والمتلقية.

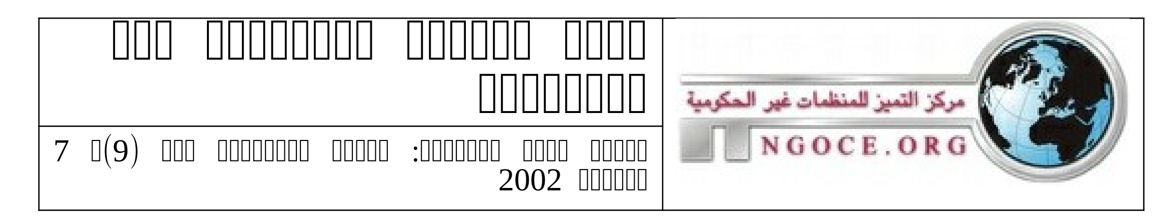
أولا : بالنسبة لمشاركة المرأة في التنمية :

يتصل مفهوم المشاركة بمفهومي التنمية والتمكين إتصالاً وثيقاً، فلقد أضحى من المسلم به أن تنمية حقيقية، يستحيل إنجازها على أي صعيد، دون مشاركة الناس بقطاعتهم المختلفة، وفئاتهم وطبقاتهم وشرائحم الاجتماعية، في صنعها من ناحية، وفي جني ثمارها من ناحية أخرى.

إن درجة المشاركة ونطاقها تحدد إلى درجة كبيرة توزيع القوة **power** في المجتمع، بمعنى القدرة على إحداث تأثير في الآخر الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله، إلى المدى الذي نستطيع أن نقول فيه أن المشاركة والتمكين **Empowerment** هما وجهان لعملة واحدة. أي أن المشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله بل تستهدف أيضاً تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها وامكاناتها ووجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الاجتماعية على أصعدتها المختلفة. ومن هنا فإن درجة مشاركة النساء في الجوانب المختلفة للواقع الاجتماعي تقف كمؤشر أساسي على وضع المرأة ومشكلاتها، ومكانتها وقوتها وتمكنها في المجتمع. (محمد عوده 1995, ص 10-11)

ورغم حداثة مفهوم المشاركة النسائية، وارتباطه بتطورات حديثة في الحركة الاجتماعية بصورة عامة، والحركة النسائية بصفة خاصة، فان ثمة أشكالاً من المشاركة التقليدية للنساء، وبصفة خاصة في مجتمعنا العربي لا ينبغي تجاهلها، بل إن أي دعوة لمشاركة المرأة العربية مرهونة في نجاحها، في تصوري، باستلهامها وإرتباطها بأشكال المشاركة التقليدية المتجذرة في ثقافتنا، مع إفادتها في الوقت ذاته بالمدلولات الحديثة لمفهوم المشاركة.

تكتسب "المشاركة" إذن أهميتها ودلالتها بالنسبة للمرأة وقضاياها من حيث كونها آلية أساسية لتنمية الذات (المرأة ذاتها) وتنمية الموضوع (المجتمع والواقع الاجتماعي) وهما بعدان يرتبطان ارتباطاً جدلياً، فالذات أو الشخصية المتفتحة، القوية والمزدهرة والفاعلة هي القادرة على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي



والسياسـي، كما أن النمو الاجتمـاعي بـدوره يمكن أن يقـاس بمـدى الفـرص الـتي يتيحها لتحقيق مشاركة القطاعات المختلفة وتفتحها وازدهارها وفاعليتها.

حـــــول مفهـــــوم التمكين أو البحث على تحقيق القـــــوة Empowerment :

تشترط عملية المشاركة بصفة عامة على درجة معينة من القوة أو التمكين، إذ أن المشــارك في الحيــاة اليومية هو فاعل لديه القــدرة على الفعل والاختيــار وتحقيق الأوضاع والأهداف التي يرغبها، ومن ثم فإن المشـاركة الحقيقية تعـني وتفـترض درجة الفاعلية وشروط تحققها، وقدرة الإنسـان (المـرأة هنـا) على تحقيق إدارتها وتطلعاتها على الصـعيد الاجتمـاعي على أسـاس أن السـعي نحو القـوة عنصر كـامن في الفعل الاجتمــاعي، وهو مصـــدر أساسي لمقاومة التنظيمـــات والمؤسســـات الاجتماعية الضاغطة.

ويرتبط مفهـوم التمكين في التحليلات السيسيولوجية الحديثة بفهـومين آخـرين؛ تحقيق الذات أو حضور الذات**Enselfment** ، وهو المفهوم الذي يشير إلى الـوعي والمعرفة والخـــبرة أو القابلية لامتلاك تلك العناصر الضـــرورية للمشـــاركة ومقاومة الضغوط الجتماعية.

إن المشـاركة بهـذا المعـنى تسـير إلى مـدى القـدرة على الفعل وصـنع الظـروف ومقاومة الضغوط وصولاً إلى تحقيق الـذات وتحقيق القـوة أو التمكن بـإزاء الظـروف ذاتها.

ونستطيع أن نقول في هذا الصدد إن المرأة بعامة والمـرأة العربية بصـفة خاصة ما تزال تستشعر الكثـير من الضـغوط المؤسسـية الاجتماعية الـتي تعـوق مشـاركتها في صنع أن مفهوم التمكين هنا يشير إلى كل ما شـأنه أن يطـور مشـاركة المـرأة وينمي من قــــدرتها ووعيها ومعرفتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصـــــعدة المادية والسـيكولوجية والاجتماعية والسياسـية ويـتيح لـديها كافة القـدرات والامكانـات الـتي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثم الإسهام الحر والـواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته.(محمد عوده, ص11)

ثانياً: مشاركة المرأة في التنظيمات غير الحكومية :

المنظمات الأهلية غير الحكومية :

من المسـلم به أن دور المـرأة ومشـاركتها في التنظيمـات الأهلية لا ينفصل عن وضعها في المجتمع بصورة عامة، وهو الوضع الذي سيتحدد بدوره بمدى تطور البـني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وإن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية، فمن المستحيل أن تتطور أدوار المرأة وتتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمـع، إلا

إذا سمحت مرحلة تطور البني الاجتماعية والسياسية في هذا المجتمع بذلك وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع.(لجنة أوضاع المرأة 1993 – ص10)

ويتمثل النشاط الأهلي للنساء في أنماط متعددة من أقدمها وأكثرها شيوعاً الجمعيات الخيرية النسائية، وهي الجمعيات التي ترتبط بالفلسفة التقليدية للبر والإحسان وتحاول بالتالي ترميم وإصلاح العيوب ومعالجة المشكلات من موقف إصلاحي هي أكثر أصناف الجمعيات رواجاً وعراقةً. هي تارة جمعيات خيرية "مختلطة" تساهم فيها نساء، وتارةً أخرى جمعيات خيرية نسائية صرفة لا تعمل فيها إلا نساء. ليس لدينا طوبوغرافية تفصيلية عن عمل هذه الجمعيات في أرجاء الوطن العربي كافة، لا يمكننا الزعم بأن هذا النمط من النشاط رغم فضيلته في الإحسان، يعبر عن أزمة تنمية أكثر مما يحاول المساهمة في حل بعض معضلاتها، وحاجتنا في ذلك أنه يجاور النتائج – العوز- غير طارح وسائل الوقاية منه. فضلاً عن ذلك، هنالك ظاهرة لم نتأكد من درجة تعميمها لكنها جديرة بالالتفات: هي ظاهرة الجمعيات النسائية الخيرية التي تحاول وراء الستار المساعدة والتقديمات المختلفة أن تثبت أيديولوجياً (وأحيانا أفكاراً سياسية معينة) هي غير ما تعلنه على الملأ.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية 2000, ص22)

وهناك جمعيات واتحادات نسائية مرتبطة بأحزاب في السلطة أو خارجها، فأن كانت هذه الأحزاب خارج السلطة، فأنها قد ترتبط بالحركة الوطنية وتربط نظرتها للمرأة بموقفها الأيديولوجي، أما تلك المنظمات التابعة لأحزاب في السلطة فهي تتحرك في إطار الحزب وتتسم بدرجة عالية من البيروقراطية.

وتشير البيانات والإحصاءات المتوافرة على الصعيد العربي إلى ضعف المشاركة النسائية بصورة عامة في التنظيمات والجمعيات الأهلية، فضلاً عن ضعفها في العمل النقابي، وتواجد المرأة أساساً على المستويات القاعدية دون القيادية، وبالتالي إبتعادها عن مواقع صنع القرار. كما تأتي هذه المشاركة في هذه التنظيمات من فئات وطبقات اجتماعية معينة ممن يملكن الوقت والمال وكذلك من فئات عمرية متأخرة نسبياً بعد سن الأربعين غالباً، حتى لا يكون هناك أطفال في حاجة إلى الرعاية، كما تتسم هذه التنظيمات في الغالب بالطابع الحضري فتستوعب نساء الحضر، مما يعني تهميش قطاعات ومناطق وأجيال وطبقات اجتماعية عن المشاركة في العمل الأهلي النسائي العربي، يؤدي ذلك حتماً إلى صياغة مضمون النشاط الأهلي في إطار أنساق فكرية وثقافية وقيمية لا تمثل الغالبية العظمى من النساء العربيات.(محمد عوده, ص34)

ثالثاً: الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ القضايا المشتركة:

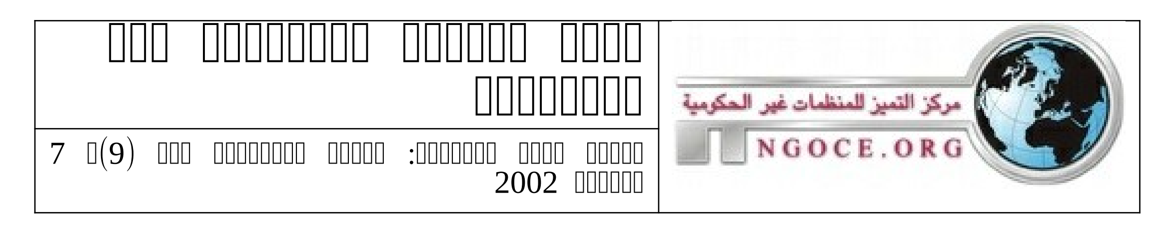
ولقد قامت المنظمات غير الحكومية تاريخياً وتقليدياً بدور أساسي وفعال في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ومحو الأمية وتدريب على مهن حرة والقيام بأنشطة مدرة للدخل لمكافحة الفقر والعوز. وركزت تاريخياً على تقديم تلك الخدمات والرعاية الاجتماعية إلى الفئات المحتاجة من المجتمع من الفقراء والمعوزين

ومحـــدودي الـــدخل والمعـــاقين والمســـنين والنســـاء الفقـــيرات في الريف والمدنية والأطفـال. وكـان للـدور الـذي لعبته المنظمـات الغـير الحكومية أكـبر الأثر في الـدول العربية الأقل نمـــواً (اليمن)، والـــدول الـــتي كـــانت عرضة للهـــزات الداخلية وعـــدم الإستقرار السياسي والحروب (لبنان, وفلسطين, والعراق, والكويت, واليمن) والدول التي إجتاحتها الكوارث الطبيعية (اليمن).

وفي ضوء التحـديات والمسـتجدات العالمية والإقليمية على أثر توصـيات مـؤتمرات عالمية الـتي عقـدت في التسـعينات طرأ تغـير نـوعي على بعض المنظمـات غـير الحكومية العربية من حيث الاهداف والانشطة، ولو بقي هذا التغـير محـدوداً ولم يتعد في كثير من الأحيان الإعلان عن الاهداف فتحولت من دور رعائي اجتماعي صرف إلى دور تنمـوي اجتمـاعي اقتصـادي وسياسـي. فبينما لايـزال عـدد من المنظمـات غـير الحكومية مختصـاً بتقـديم خـدمات صـحية اجتماعية ورعائيـة، يركز البعض الآخر على عمليات التوعية والدعوة والدفاع والمساندة والمطالبة بحقوق الانسان لتعزيز تحسين نوعية حياة المواطن. وقد نشطت معظم المنظمات غير الحكومية العربية في الإعداد للمـؤتمرات الدولية الـتي عقـدت في التسـعينات والـتي تهـدف إلى التنمية الاجتماعية المستدامة وتحسين نوعية الحياة كقاسم مشترك. والتطور في مهـام المنظمـات غـير الحكومية ينعكس في تغيـير أهـدافها وتوسع أنشـطتها الـتي تتمثل **اولاً** في الـدعوة والدفاع والمناصرة ومساندة المصـالح العامة في المجتمعـات المحلية الـتي تقـوم بها لتحسين الاوضـاع الاجتماعية والاقتصـادية من خلال محـاولات التـأثير على السياسـات العامة؛ **وثانياً** في محاولة التأثير على الرأي العام في المجتمـع. وهـذا الاتجـاه الجديد الـــذي تتصف به بعض المنظمـــات غـــير الحكومية في الاقطـــار العربية هو من أبـــرز المؤشـــرات الايجابية لتطـــور المجتمع المـــدني اللعـــربي نحو التنمية الاجتماعية المستدامة.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا,2000م, ص21)

الصـــعوبات والمعوقـــات الـــتي تواجه عمل المنظمـــات غـــير الحكومية:

إن دور المنظمـات غـير الحكومية لا يـزال محـدوداً وتأثيرها غـير ملمـوس، لا بل ضعيف جداً، في العملية التنموية كجهة ضاغطة. وحاولت المنظمات غـير الحكومية أن تلعب دوراً فعالاً في التنمية المحلية والوطنية في معظم الـدول العربية حـتى أنها في بعض الدول كانت بديلاً للحكومات في ظل أحوال سياسـية غـير مسـتقرة (مثل لبنـان وفلسطين)، بالرغم من ذلك واجهت صـعوبات جمة في عملها وفي تنفيذ مهامهـا، مما حد من نشـــاطها وفاعليتها كمشـــارك في العملية التنموية وفي تنفيذ توصـــيات المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات لتحسـين نوعية الحيـاة وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة. ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها : (1) غياب التنسيق والتنظيم لتوحيد الجهـود؛ و(2) نمط العلاقة فيما بين المنظمـات غـير حكومية الـتي تسـير إلى حد بعيد وفق اجتهـادات القيمين عليها (فردية وليست مؤسسـية)؛ (3) اختصار تلك العلاقة إلى الثقة المتبادلة والتعاون الوثيق، ليس فقط فيما بينها ولكن مع الدولة، وهي ما زالت تنافسية في المكـان الأول وليست تكاملية، والتنـافس يمتد من نوع الأنشـطة الـتي تقـوم بها (الازدواجيـة) في مجـال تقـديم الخـدمات والمسـاعدات



الانسانية إلى تنافس على مصدر التمويل (حتى فيما بينها وبين الدولة) وفيما يلي أهم تلك المعوقات الأيديولوجية والمادية /المؤسسية:

(أ) التمويل :

تعتبرمشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات الغير حكومية وتحط من نشاطها. وتلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل المنظمات غير الحكومية. وإجمالاً لا تواجه المنظمات الطائفية مشاكل تمويل بسبب اعتمادها على مصادر تمويل ذاتية مثل الزكاة والهبات وحتى المساعدات مالية من المؤسسات الحكومية المعنية. وتتأثر مسألة الحصول على التمويل بالاستراتجيات والاهداف المعلنة للجهات المانحة للدعم، الثنائية متعددة الأطراف بل وتتأثر بخطط العمل والأوليات والأنشطة المقترحة من قبل صناديق التمويل الإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها التي تحرص على تقديم الدعم الفني والمادي للمنظمات غير الحكومية. وتتأثر فرصة الحصول على التمويل كذلك بنوعية النشاط والتوجيهات والاهداف المعلنه من قبل المنظمات غير الحكومية، سواء كان التمويل من جهة محلية أو دولية. بالاضافة إلى ذلك، فإن التنافس على مصادر التمويل ذاتها يشكل عائقاً كبيراً في الحصول على التمويل اللازم. وفي الكثير من الأحيان يرتبط ذلك بشروط عديدة منها الحصول على موافقة الجهات الرسمية، ومنها جودة المشاريع المقدمة والمدروسة تقنياً وامكانية تنفيذها، وحتى طريقة عرضها حسب المخططات المقبولة، ومنها وجود الكادر البشري اللازم لتنفيذ تلك المشاريع المقدمة إلى جهات التمويل ومنها مطابقة النوعية الانشطة المقدمة والمقترحة مع أهداف وأولويات الجهة الممولة.

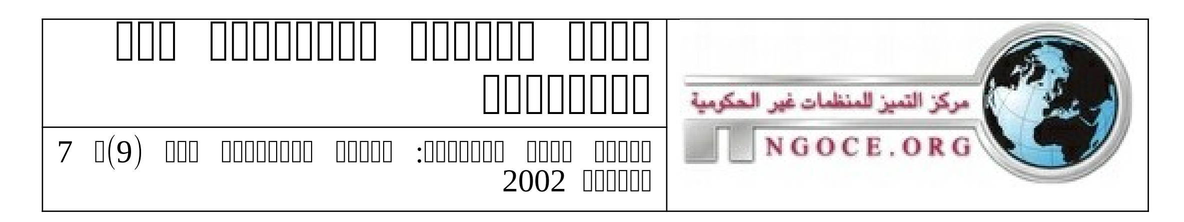
(ب) ضعف او غياب الممارسات الديمقراطية:

إن نوعية المناخ السياسي وعدم الاستقرار السياسي وضعف البنية أو غياب الممارسات الديمقراطية داخل الهيكل التنظيمي تعد من العوامل التي تؤثر على عمل وفعالية المنظمات غير الحكومية وتحد من نشاطها واستقلاليتها وحريتها في الحركة وآلية اتخاذ القرار فيها وتوضع قيوداً على إدارتها.

(ج) ضعف البناء المؤسسي ونقص القدرات البشرية :

إن النقص في الكوادر والمهارات والخبراء الفنيين والإداريين للقيام بنشاطات المنظمات غير الحكومية قد يعوق من تطورها؛ بالاضافة إلى ضعف البناء المؤسسي. وهذان العاملان أساسيان في تنشيط دور المنظمات غير الحكومية والشراكة مع الحكومة.

(د) ضعف التنسيق والتنظيم بين المنظمات غير الحكومية :



إن سوء وضعف الـوعي بأهمية التنسـيق فيما بين المنظمـات، وعـدم توحيد الجهود في قضـية معينـة، كالبئية وحقـوق الانسـان أو الفقر يـؤدي في كثـير من الأحيـان إلى تشـتت الجهـود اللازمة لتحقيق الاهـداف المبتغـاة ويضـعف الـدور الفعــال المــرتقب للمنظمــات غــير الحكومية كجهــات ضــاغطة للتــأثير على السياسات العامة. ويعود ذلك إلى عدم الثقة والوصولية والتنافس في الحصـول على الــدعم اللازم والتمويل لتنفيذ المشــاريع والأنشــطة وتقــديم الخــدمات والمساعدات الانسانية.

(هـ) غياب الاستراتيجيات الانمائية :

إن غياب التخطيط والاستراتيجيات الانمائية الـتي يجب أن تضـعها المنظمـات غير الحكومية لتسيير عملها وتنشيط عملها يعتبر من أهم المعوقـات لـدور هـذه المنظمات في التنمية المحلية.

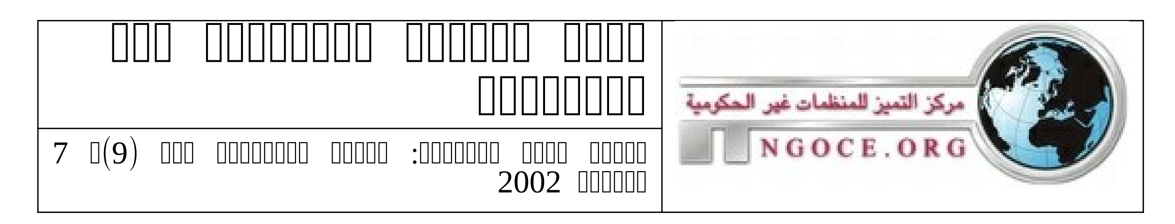
والجدير بالذكر أن دور المنظمات العربية غـير الحكومية ما زال ضـعيفاً وغـير ملموس والشراكة المطلوبة مع الحكومة ما تزال موضوع جـدل رغم تزايد عـدد هذه المنظمـات وتنـوع أنشـطتها واتسـاع دائـرة عملها جغرافياً ومشـاركتها في المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات مما وسع أفقها وانفتاحها وزيادة وعيها بالقضــايا ذات الأهمية الحاســمة المشــتركة الــتي ركــزت عليها معظم توصيات تلك المؤتمرات لتحسين نوعية الحيـاة ومنها قضـايا الفقر والـدفاع عن حقــوق الانســان ومحو الأمية الأبجدية والقانونية وتمكين المــرأة وقضــايا النــوع الاجتمــاعي والمســاواة بين المــرأة والرجل وقضــايا البيئة والتنمية البشــرية المستدامة والعمل المنتج وادماج الفئات المهمشة في المجتمع وقضايا السكان والصــحة الانجابية والتنمية المحلية والعمل على بنــاء القــدرات المؤسســية والبشرية .

رابعاً : مشاركة المرأة في العمل التطوعي :

مقـدمـة:

ظهرت بدايات العمل التطوعي في العالم العربي في القـرن التاسع عشر واسـتمر بوتائر مختلفة حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة من الـدول العربية وكان له اسـهامات كبـيرة في تقـديم العـون والمسـاعدات للفئـات الاجتماعية المحرومة.

ويعتــبر البعد الثقــافي القيمي عــاملاً مهماً بالعمل التطــوعي لما للمنظومة الثقافية والقيمية من تأثير على الـدوافع والأسـباب الـتي يحملها الأفـراد ولا شك أن المـوروث الثقــافي العــربي الاســلامي والمســيحي يحتــوي على العديد من القيم الاجتماعية والثقافية الايجابية كالتعاون والتكافل والزكـاة والـبر والاحسـان وغيرها من القيم الـتي تحفز المواطن على التفاني من أجل الغير.(محمد عبد الحق, الاعلام والعمل التطوعي,2001, ص1)



ويمكن للمتتبع للتاريخ الاسلامي أن يلاحظ أثر الأعمال التطوعية في الحيـاة العامة للمجتمع الإســـلامي والدولة الإســـلامية في العهد الأول لم ينهضا ويقوما بــــدورهما الحضاري الرائد إلا بفضل الأعمال التطوعية التي كان يبذلها أفراد المجتمع الإسـلامي، بل إنها كـانت وراء اســتمرار المجتمع الإسـلامي والمحافظة على بقائه وديمومته إلى الآن.

ولو نظرنا إلى التعليم والتربية في المجتمع الإســـلامي مثلاً نجد أنها ما كــــان من الممكن أن يحرز التقدم المذهل والانتشار الواسع النطاق لولا النظام الواقف الخـيري – الـذي هو أحد الأعمـال التطوعية الـذي عن طريقه يتم تمويل عملية التربية والتعليم على جميع المسـتويات، مـدراس وطلبـة علم وأسـاتذة تعليم والكتابة ومكتبـات عامة وغير ذلك.

كذلك الأمر بالنسبة للصحة، فقد لعب العمل التطوعي دوراً مهمـاً في القضـاء على الأمراض والحيلولة دون انتشـارها وتفاقمهـا، وذلك من خلال حركة بنـاء المستشـفيات ودراسة الطب والانفاق عليه من موارد الأوقاف الخيريــة، ومن خلال التوعية والتثقيف الصحي.(صالح الأحمد, أهمية العمل التطوعي, ص94)

من هنا تأتي أهمية العمل التطـوعي في كونها أحد السـبل المثلي- بل أهمهـا- الـتي تُسلك في عملية تحسين الاحوال المعيشية واجاد حياة أفضل لأفراد المجتمع.

فمن المعلــوم أن من مجـالات العمل التطـوعي الـتي حث الـدين الإسـلامي على الإهتمــام بها الرعاية الاجتماعية للتطبيقــات المحرومة والمعدومة كالأيتــام والفقــراء والمساكين كذلك المرضى والمجانين، والعناية بالعجزة والأرامل والمطلقـات، مضـافاً إلى قضاء حوائج الناس واقامة المشـاريع ذات النفع العـام للمجتمع كالأسـبلة (مواضع استقاء الماء) والحمامات العامة والمستشفيات والمـدارس والمكتبـات وسـائر الامـور الاخرى التي ينتفع بها عموم الناس.

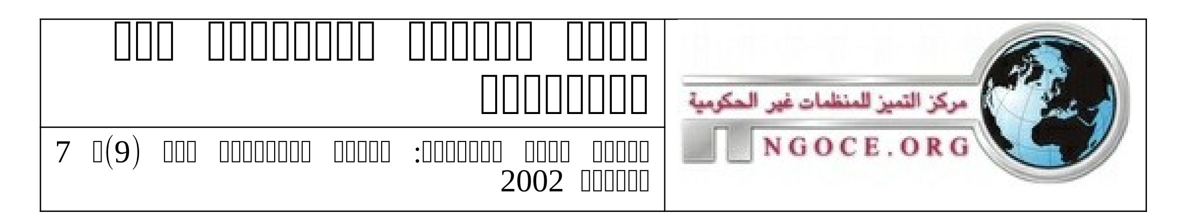
ويمكن التمييز بين شكلين اساسين من اشكال العمل التطوعي:

1. **العمل التطوعي الفردي**:

وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه وإرادة ولا ينبغي منه أي مـردود مـادي ، ويقـوم على اعتبـارات أخلاقية أو اجتماعية أو انسـانية أو دينية في مجـال محو الأمية – مثلاً- قد يقـوم فـرد بتعليم مجموعة من الأفراد القراءة والكتابة ممن يعرفهم، أو يتـبرع بالمـال لجمعية تعني بتعليم الاميين.

2. **العمل التطوعي المؤسسي** :

وهو أكثر تقدماً من العمل التطوعي الفردي و أكثر تنظيماً وأوسع تـأثيراً في المجتمع، في الـوطن العـربي توجد مؤسسـات متعـددة وجمعيـات أهلية تساهم في أعمال تطوعية كبيرة لخدمة المجتمع.



وعموماً يعتبر تمويل العمل الطوعي العنصر المهم والفعّال في تطـور المؤسسـات الخيرية وتطورها في أي بلد والبلــدان إذ الأمل أن يلجأ النــاس للعمل الطــوعي، في حالات عدم وجودها بنود صرف حكومية. ويكاد أن يكون العمل الطوعي مرادفاً للعون الـذاتي، أو تمويل المشـاريع من خلال التنفيذ والتطـوع بالجهـد. وعلى الـرغم من كل المعاني التي ينبغي أن تصاحب العمل الطوعي وعضاء المجتمع، والمتمثلة في تكاليفه ومقدرته على اســتثمار زمن وجهد المتطــوعين وأعضــاء المجتمع والــتي في حقيقته تمويل ذو قيمة مادية ملموسة يبقى العمل الطــوعي بحاجة للتمويل النقــدي لتســيير البرامج ورصد الإمكانات المتقدمة والمتطورة للحركة وإجراء الدراسات وإعداد رصـيد استراتيجي لحاجيات العمل، ويعتـبر تمويل العمل الطـوعي واحد من الاشـكالات الـتي تواجه العاملين في هـذا الحقل . لأن المسـتفيدين من خـدمات العمل الطـوعي دائمـاً في الفئة الهينة الصغيرة منه والتي لا تستطيع المساهمة إلاّ بالقـدر المحـدود جـداً في تمويل العمل الطوعي وتلعب المرأة العربية دوراً بارزاً في مؤسسات العمل الطوعي سواءً في الجهات المناحة أو المستفيدة.

ومع هذا فإن العمل الطوعي لابد أن يتسم بسمتين رئيسيتين وهي:

1. ان يدفع صاحب المال ماله لتمويل العمل الطوعي طواعيه ودون إكراه حتى يكون ذلك متمشياً مع طبقة العمل الطوعي الطوعية الإدارية.
2. السـمة الثانية لابد لممـول العمل الطـوعي أن يقـدم هـذا المـال بهـدف دعم العمل الطوعي وأن لا يكون له اهداف اخرى.

وكما نعرف فإن العمل الطوعي لا ينمو ولا يزدهر إلاّ في وجود أرضية خصبة وذلك هو الإيمان بالله واليوم الآخر وبالجزاء يـوم القيامـة، وأن ربط العمل الطـوعي في كل جوانبه بالعبـادة يعتـبر أمراً مهماً لتطـويره وتقدمه حـتى يلعب دوره المنشـود بصـورة ترضى مقدم المال للعمل الطـوعي وفي الـوقت تحفظ وتصـون كرامة متلقى الخدمة الطوعية.

وتختلف هذه المصادر اختلافاً كبيراً من ناحية حجم التمويل المقدم للعمل الطـوعي وذلك حسب طبيعة العمل الطــوعي فالــدول الغنية مثل الســعودية والكــويت يعتــبر تمويلها أكبر من تمويل الأفـراد. كما يمكن تقسـيم مصـادر تمويل العمل الطـوعي إلى مصادر ذاتيه ومصادر خارجية حسب الجهة التي ياتي فيها التمويل كما يلي:

المصادر الذاتية لتمويل العمل الطوعي:

وتعني بها المصـادر الذاتية أن التمويل يتم الحصـول عليه من داخل المنظم سـواء من الأعضاء ومن البرامج. ويتميز هذا النوع بإتاحة فرصة لمشاركة المـرأة وأن تشـكل عضو فعّال في هذا النوع من التمويل.

المصادر الخارجية لتمويل العمل الطوعي:

وتعني بالمصادر الخارجية أن التمويل يتم جمعه من مصادر خارج المنظمة الطوعية سواء كان من أفراد أم حكومات أم جماعات.(عبد الرحمن أحمد عثمان, العمل التطوعي,ص 94)

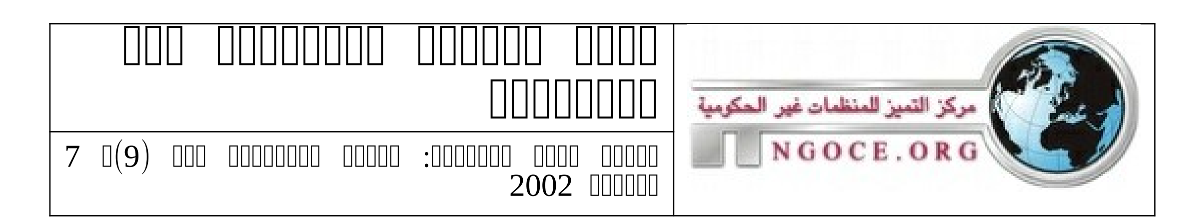
ويمثل هـذه المصـادر جـزءاً كبـيراً في التمويل العمل الطـوعي ويمكن للمـرأة المشـاركة في ادارة هـذه المـوارد خاصة وأنها تمتلك من المهـارات الإدارية والقـدرة على التخطيط كما يمكن أن تلعب دوراً بـارزاً في تطـوير هـذه المـوارد عن طريق تشغيل هـذه الأمـوال واسـتثمارها إذ أن التخطيط الإنمـائي الفعـال والتوجيه السـليم للاستثمارات لا يتحققان بغير المشاركة الكاملة لقطاع الأعمـال مع القطـاع الحكـومي من قبل المرأة.

كما إن أداء هذه الأدوار من قبل المرأة في المؤسسات المتاحة والمسـتفيدة يعمق من خبرات النساء العاملات ويطور قدراتهن الإبداعية والابتكارية ويكسـبهن العديد من المهـارات ويزيد من نطـاق تفـاعلهن أي مشـاركة للمـرأة بالعمل في الجهـات النانحة والمتلقية سيسـاعد على حل بعض المشـكلات الاجتماعية والاقتصـادية الناجمة عن التغـيرات العالمية والمحلية في المجتمعـات العربية وعلى رأسـها مشـكلة البطالة والفقر وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية بالاضافة إلى أنها ستكون قادرة على تفهم مشاكل العديد من النساء مما سـيتيح لها المسـاهمة في تحسـين الخصـائص المختلفة لقطـاع عـريض من النسـاء في المجتمعـات العربية ومنها الخصـائص التعليمية الأمية والاقتصادية والأسرية والصحية.

ونـود أن نشـير هنا إلى بـروز وتزايد الـدور الـذي تقـوم به المنظمـات النسـائية في التوعية والارتقـاء بـالوعي الاجتمـاعي لـدور الجهـات المانحة والمسـتفيدة إلى جـانب العمل على تحسـين الخصـائص المختلفة لأفـراد المجتمع والتصـدي للمشـكلات الـتي يعاني منها هؤلاء الأفراد عامة والمرأة خاصة ولا شك أن فاعلية أداء هذه المؤسسـات لأدوارها يرتبط بقـوة بناءاتها وكفـاءة قـدرتها التنظيمية والإدارية عامة وتـوافر الـدعم المـالي اللازم لتنفيذ برامجها الخاصة وهنا يمكن للنسـاء العـاملات والمسـاهمات في الجهـات المانحة والمسـتفيدة أن تعميق بـدور " الشـراكة" مع هـذه المنظمـات لمساندتها في أداء الأدوار من خلال الدعم المـالي، وتنفيذ الـبرامج التدريبية المختلفة وتشجيع العمل التطوعي وتوطيد أواصر التعاون واللقاءات الاجتماعية لتدارس وتحليل عديد من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة وايجاد الحلول لها.

وفي الحقيقة توجد عدة أسباب تـدعو إلى اشـراك المـرأة اشـراكاً كـاملاً في صـنع القرار الاقتصادي في المؤسسات المانحة والممتلقية: **أولاً للمرأة** نفس الحقوق في ذلك الاشـتراك وينبغي أن تتسـاوى المـرأة مع الرجل في القـدرة على الوصـول إلى المهارات والمكاسب والوظائف اللازمة لبلوغ مستويات اتخاذ القـرار في المؤسسـات والجهات المانحة والمتلقية.

كما أن للمرأة مهارات تناسب العمل التطـوعي وتتناسب بشـكل خـاص مع مبـادىء الادارة العصرية اذ اكتسبت المرأة العديد من تلك المهارات من واقع خبرتها في إدارة مواردها الشـحيحة ووقتها الضـيق وفي مهامها بمسـؤولياتها المتعـددة وتوفـير الرعاية والقيام بالعمل دون أجر داخل الاسرة وهذه القدرة على القيـام بعـدة مهـام في نفس



الوقت ثمينة جداً يمكن استثمارها من خلال اشراك مساهمة المرأة في المؤسسات العمل التطوعي كما يدفع ذلك إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة في الهيئات المناحة والتلقية لأعمال البر والخير حيث سيتيح ذلك للمرأة القيام بدور حيوي خاصة في ايصال العديد من الخدمات التي تلبي احتياجات المرأة كما تقوم المنظمات النسائية بدور أساسي في تفعيل مشاركة المرأة مع هذه الجهات خاصة من ناحية تأهيل وتدريب المرأة على المهارات المهنية والفنية التي تطلبها أنظمة العمل في هذه المؤسسات وبإمكان هذه المنظمات أيضاً أن تأخذ في اعتبارها الدور الذي تقوم به المرأة في منظمة المشاريع وتتضمن البرامج الناجحة في دعم النساء منظمات المشاريع خاصة بالنسبة للتمويل والمساعدة التقنية والمعلومات والتدريب واسداء المشورة.

وبناءً على ذلك يمكن توصيف الدور التنموي للمرأة العاملة في الجهات المانحة والمستفيدة بأنه:

- دور قيادي يتمثل في تأسيس عديد من المشروعات الانتاجية والمشاركة مع القطاع الخاص في تنفيذ عديد من المشروعات لدعم الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية.
- دور تفصيلي لأدوار المرأة يتمثل في التدريب وحل المشكلات وإقامة المشروعات وإيجاد فرص عمل متزايدة لقطاع عريض من النساء في القطاعات الريفية والحضرية
- دور تنشيطي لبرامج التنمية للإرتقاء بخصائص المرأء من خلال التمويل لعديد من البرامج وتأسيس مشروعات خدمية للارتقاء بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة. علماً بأن درجة مساهمة المرأة في هذه المؤسسات يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم وخصائص ودور المؤسسة وطبيعة التسهيلات التي تمنحها من أجل استقطاب ومشاركة المرأة للعمل بها كما تتأثر هذه المساهمة أيضاً بنوعية المشروعات والمجالات والاحتياجات التي تقدمها هذه المؤسسة لكافة النساء المستفيدات .

وحتى تتعزز مشاركة المرأة في مؤسسات الخير المتاحة والمتلقية يجب ان تتوافر للمرأة عدة متطلبات أهمها:

- توفير الوقت الكافي واللازم للإشراف والإدارة على الأعمال والمشروعات ومتابعة طرق الأداء بها وتنسيق خدماتها.
- القدرة على الإبداع والابتكار في مجال العمل الخيري وتحقيق القدرة المالية للمؤسسات الخيرية عن طريق بلورة أفكاره لبرامج ومشروعات استثمارية خاصة بالنسبة للمنظمات النسائية المتلقية لهذه المساعدات

مما يســاعد على تطــوير المــوارد الذاتية أو المســاعدات المقدمة من مصادر خارجية.

- تعزيز أواصر والروابط بين الجمعيـات النسـائية العربية والهيئـات المانحة في كل دولة عربية بطريقة تـــؤدي إلى تفعيل الشـــراكة بينهما لتنفيذ الــبرامج التنموية الرامية إلى النهــوض بــالمرأة في القطاعــات الريفية والحضرية.
- تنشيط وتشكيل اللجان النسائية في النقابـات والرابطـات المهنية وربطها بالمؤسسات المانحة وذلك عن طريق ايجاد فرص عمل للمــرأة في هـذه المؤسسات ولدعم برامج المرأة المقدمة من قبل هـذه اللجـان بمسـاعد الجهات المانحة وتقديم الخدمات الانسانية للعاطلات عن العمل.